دورالاستثمارات الأجنبية في معالجة الاختلالات في الاقتصاد العراقي

The role of foreign investments in addressing imbalances in the irqi economy

م.م. فاضل محمد علي العبيدي

Fadel Muhammad Ali

Fadel.Muhammad@uoa.edu.iq

جامعة المعارف/ كلية العلوم المالية والادارية

تاريخ استلام البحث	تاريخ قبول النشر	تاريخ النشر
2024/2/27	2024/4/15	2024/ 10/ 8

المستخلص :

يمتاز الإقتصاد العراقي بإمكانيات كبيرة في موارده الاقتصادية الوفيرة من الايدي العاملة ذات الخبرات الفنية وعوامل اخرى يمكن أن تساهم في تعزيز قوة الاقتصاد العراقي لكنه يعاني من اختلالات بعضها هيكلية ناجمة عن اعتماده على النفط كونه احادي الجانب وبعضها لحقت به من جراء الحروب وثقل المديونية والتعويضات التي فرضت عليه اذ ساهمت تلك العوامل على اتساع الفجوة في موارده المالية التي لا يمكن ردمها بالامكانيات المحلية كذلك برزت الحاجات الملحة لانشاء مشاريع كبرى تعالج تلك الاضرار التي لحقت في بنيته التحتية ، من هنا برزت الحاجة الملحة الى جذب الاستثمارات الأجنبية فضلا عن الحاجة الى الخبرات الاجنبية والتطور التكنولوجي .

الكلمات المفتاحية :*الاستثمار ، الاستثمار المادي ، الاستثمار المالي ، رؤوس الاموال*

Abstract :

The Iraqi economy is characterized by great potential in its abundant economic resources of manpower with technical expertise and other factors that can contribute to enhancing the strength of the Iraqi economy, but it suffers from imbalances, some of which are structural resulting from its dependence on oil being unilateral, and some of which were caused to its infrastructure as a result of wars, the weight of indebtedness, and the compensation that It was imposed on it as these factors contributed to the widening of the gap in financial resources that could not be filled with local resources. There also emerged the urgent need to establish major projects to address the damage to its infrastructure. From here emerged the urgent need for foreign investments as well as the need for foreign expertise and technological development

key words :*Foreign investment, real investment, portfolio investment, capital*

المبحث الأول: الإستثمار، مفهومه ، مجالاته وانواعه

اولا- مفهوم الإستثمار : Investment

يشير المفهوم اللغوي للاستثمار (هو توظيف المال أو تفييده ، أو تثميره ، وتثمير المال هو تكثيره) . (الكرمي: المغنى الأكبر، قاموس إنكليزي – عربي ، مكتبة لبنان ،بيروت ، سنة 1988)

أما المفهوم الإقتصادي للإستثمار فقد عرفه جون مينارد كينز بأنه (يمثل الإضافات الجارية لقيمة التجهيزات الرأسمالية التي تحدث نتيجة النشاط الإنتاجي لفترة معينة) John Maynard) Keynes : The General Theory of Employment – and Money. Macmillan COLTD. London . 1951 .P62)

ويعرف الأستثمار المالي بأنه (توظيف رؤوس الأموال النقدية في شراء الأسهم والسندات ، أما بناء رأس مال جديد فهو الاستثمار الحقيقي) (البيرماني : الدخل والإستخدام ، ط 1 ، بغداد ، سنة1968)

ثانيا- ادوات الإستثمار ومجالاته :

يقصد بأداة الإستثمار (هي الواسطة أو الوسيلة التي توظف فيها الأموال) ، أما مجالات الإستثمار فهي أشمل من أدواته ، فإذا قام مستثمر بتوظيف أمواله في إستثمارات حقيقية ووظفها آخر في إستثمارات مالية فهذا يدخل مجالات الإستثمار ، أما لو قام الأول بتوظيف أمواله في سوق العقار والآخر في سوق الأوراق المالية فهذا يعني أدوات الإستثمار .

ثالثا- أنواع الإستثمارات :

تصنف الاستثمارات حسب طبيعة النشاط الاقتصادي فان كان مخصص لانتاج السلع او للخدمات فيسمى الاستثمار الحقيقي وان كان مخصص في اسواق المال فيسمى الاستثمار الاستثمار المالي او (المحفظي) ، كذلك يصنف الاستثمار حسب الجنسية فيوجد الاستثمار المحلي وهو الذي يقوم به الافراد او الحكومات في داخل البلد ، اما الاستثمار الاجنبي فهو الذي يقوم به المستثمر الاجنبي سواء كانت شركات خاصة او حكومية ، وتحدد اغلب الدراسات الاقتصادية نوعين من الإستثمار الأجنبي هما :

1- الإستثمار الأجنبي المباشر(FDI) : Foreign Direct Investment

يقصد بالاستثمار الأجنبي هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر الأجنبي لمفرده و يساهم في رأس المال الذي يسمح له بادارة المشروع الاستثماري ، وأن هذا النوع من الإستثمار يعتبر الوسيلة التمويلية الأكثر قبولاً للدول النامية والتي تسعى إلى اجتذابها ، إن هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة تأخذ أشكالاً متعددةً حسب طبيعة الملكية للأصول الإنتاجية في الدولة المضيفة (د.حامد عبد المجيد دراز : دراسات في السياسات الماليه ، طبع مؤسسة شباب الجامعة في الإسكندرية ، سنة 1984) ومن هذه الأشكال مايأتي :

أ- الإستثمار المشترك: Joint Venture ويسمى أحياناً بالإستثمار الأجنبي الثنائي والذي يكون مملوكا من قبل المستثمر الأجنبي مع المستثمر المحلي سيواء كان من القطاع الحكومي أو من القطاع الخاص أو المختلط ، ويعرف بانه احد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك به طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة .

ب - الإستثمار الأجنبي المباشر ذو التملك الكامل : Wholly - Owned

يتمثل هذا النوع من الإستثمار بالأفضلية من قبل المستثمر الأجنبي كونه يتضمن أتمام العملية الإنتاجية بالكامل من قبله دون تدخل الدولة المضيفة ويبدأ من دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ثم إحضار الآلات والمعدات وانتهاءً بتسويق الإنتاج ، ويتمتع المستثمر الأجنبي بكامل الحرية في الإدارة والتسويق ويحصل على معدلات ربحية عالية كما له الحق في إنشاء فروع لتسويق المنتج في أماكن أخرى . إن الدول النامية تتردد كثيراً في اختيار ذلك النوع من الاستثمارات لأن فيها حالة الملكية التامة من قبل الأجنبي للمشروع المستثمر قد تسيطر الشركات الأجنبية على الأسواق المحلية وتخلق حالة من الإحتكار على هذه الأسواق والتي تؤدي بالنتيجة إلى التبعية الإقتصادية (د. تشام فاروق: الإستثمارات العربية واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد ، كلية العلوم لإقتصادية وعلوم التسيير في جامعة وهران، في الجزائر،مؤتمر الإستثمار والتمويل ،مصر، سنة2004.)

ج- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع : Assembly Operations

إن هذه المشروعات تتمثل في اتفاقية بين المستثمر المحلي مع المستثمر الأجنبي ، إذ يقوم الأجنبي بتزويد المحلي بالمواد التي يتطلبها المنتج مثل صناعة السيارات ، وفي هذه الحالة وخاصة في الدول النامية يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة اللازمة لتصميم المصنع وطرق الصيانة والتخزين وغيرها ، أما الطرف المحلي فيقوم بتجميع ذلك المنتج في بلده .

د- الاستمار في المنطقة الحرة :

يقصد بالمناطق الحرة هي تلك المانطق التي تقع ضمن الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الكمركي لتلك الدولة ويتم السماح بدخول الواردات وخروج الصادرات دون تحميلها ضرائب كمركية والهدف من إقامة تلك المناطق هو لتشجيع وجذب الإستثمارات من الخارج وتقديم التسهيلات والحوافز التي لا تتوفر في المناطق الأخرى .

هـ- إستثمارات أجنبية مباشرة غير مرتبطة بعنصر الملكية : Non - Equity

يتميز هذا الشكل من الإستثمارات بأنه لا يخلق التزاماً طويل الأجل للشركات الأجنبية خارج البلد الأم ولكنها تفرض اهتمامات رقابية تتعلق بالعوائد كذلك يحصل المستثمر الأجنبي على صوت فعال في اتخاذ القرارات الادارية

للمشروع من خلال أدوات ليس لها علاقة في إكتساب حصة في رأس المال وتشمل هذه الأشكال مايأتي(د.هناء عبد الغفار السامرائي : الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا بيت الحكمة بغداد ، سنة 2002)

(*) التعاقد من الباطن : Sub Contracting

وهو اتفاق بين وحدتين إنتاجيتين إذ يقوم مقاول الباطن (المحلي) بإنتاج وتصدير المكونات الأساسية للسلعة إلى المقاول الأصيل (الأجنبي) والذي يستخدم هذه المكونات بإنتاج السلعة النهائية وبعلامته التجارية ، أو يقوم المقاول الأصيل بتزويد مقاول الباطن بالمواد الأولية لصناعة السلعة ويصنعها مقاول الباطن ثم يعيد تصديرها إلى المقاول الأصيل الذي يقوم بتسويقها وبعلامته التجارية.

(*) ترتيبات تسليم المفتاح : Turn- key Projects

ان هذا النوع يتمثل في اتفاقية بين الطرفين الأجنبي والمحلي إذ يقوم المستثمر ذو الجنسية الأجنبية بإنشاء المشروع والإشراف عليه حتى يبدأ بالإنتاج ثم يسلمه إلى الجهة المحلية مقابل مبلغ يتفق عليه .

(*) عقود الإدارة : Management Contracts

ويتضمن اتفاق بين المستثمر الأجنبي والبلد المضيف يتضمن إدارة المشروع أو جزء منه من قبل المستثمر الأجنبي ولفترة محددة بعدها يتمكن الطرف المحلي من إدارة المشروع بالكامل ويحصل المستثمر الأجنبي على عائد مادي محدد أو على جزء من الأرباح لتلك الفترة .

(*) عقود التراخيص : Licensing Contracts

وهو اتفاق بين الطرف المحلي والطرف الأجنبي يتضمن السماح أو الترخيص للطرف المحلي بإستخدام براءة الإختراع أو الخبرة الفنية ونتائج البحوث العلمية التي قام بها المستثمر الأجنبي مقابل عائد مادي يتفق على تحديده .

2- الإستثمار الأجنبي غير المباشر : Foreign Indirect Investment

يسمى أيضاً بالإستثمار المحفظي **(FPI)** أن هذا الشكل من الإستثمار يتضمن المساهمة في رؤوس الأموال على شكل أسهم وسندات وبنسبة لا تزيد عن (10%) وهذه الأسهم والسندات قد تكون حكومية أو خاصة بهدف الاستثمار في سوق الأوراق المالية والإستفادة من فرق السعر أو أرباح الأسهم وتتصف بالبعد الزمني أي تكون مدتها الزمنية قصيرة لا تتعدى أسابيع أو أشهر وكذلك تتصف بالبعد الإداري أي ليس له الحق في الإدارة وكذلك الإختلاف في طبيعة العمل الاستثماري كون المستثمرين المباشرين يعملون في شركات منتجة للسلع والخدمات ، أما المستثمرين غير المباشرين فيكون عملهم في القطاعات المالية مثل الصناديق التقاعدية والتأمين وغيرها .

المبحث الثاني : الإقتصاد العراقي (السمات والاختلالات) :

أولاً-سمات الإقتصاد العراقي:

يتميز الإقتصاد العراقي بالعديد من الخصائص التي تشجع المستثمرين المحليين أو الأجانب للإستثمار فيه لما يتميز به من إمكانيات تُعدُّ عوامل جاذبة للإستثمار متمثلة بالموقع الجغرافي ، عدد السكان ، توفر الموارد الطبيعية

اذ يمتلك العراق من الموارد والخامات المتعددة والموزعة توزيعاً جغرافياً منسجماً مما يتيح للصناعة قدراً أكبر من المرونة في إختيار الموقع علماً بأن أغلب هذه الموارد لم تستغل بشكلها الأمثل ومن أهم هذه الموارد ما يأتي : (الهيئة الوطنية للإستثمار: الخارطة الإستثمارية ، سنة 2012)

أ – النفط : يحتل العراق المرتبة الثانية في العالم بعد السعودية من حيث الإحتياطي المؤكد والذي يقدر بنحو (115) مليار برميل .

ب – الغاز الطبيعي : يبلغ الإحتياطي المؤكد من الغاز بنحو (112) تريلون قدم مكعب ويشكل نسبة (8,1%) من الإحتياطي العالمي المؤكد .

ج – الفوسفات : يحتل العراق المرتبة الثانية في العالم بالإحتياطي الخام للفوسفات ويتركز وجوده في منطقة عكاشات في محافظة الأنبار .

د – الكبريت : إن حقول كبريت المشراق في الموصل تُعد من أكبر حقول الكبريت قي العالم من ناحية الإحتياطي المثبت ،علماً بأن الكبريت يستخدم كمادة أولية في الصناعات الكيماوية مثل حامض الكبريتيك والأسمدة الفوسفاتية .

ثانيا – الإختلالات في الإقتصاد العراقي :

يعاني الإقتصاد العراقي من عدة إختلالات قسم منها متأصل في بنية الإقتصاد العراقي والقسم الآخر قد طرأ بعد عام 2003 وأهمها مايأتي :

1- اقتصاد ريعي اي يعتمد اعتمادا كبيرا على مصدر واحد وقد يكون هذا المصدر من الثروات الطبيعية مثل النفط . (مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، نيسان/2023)

2- هيمنة القطاع النفطي على الإقتصاد العراقي اذ يعاني من عدم استقرار اسعار النفط وتشير البيانات إلى أن إيرادات صادرات النفط العراقي قد انخفضت خلال النصف الأول من العام (2023) لتفقد نحو(17.16) مليار دولار على أساس سنوي ، وذلك إثر تراجع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، وفق تقرير نشرته وحدة أبحاث الطاقة (تقارير وحدة ابحاث الطاقة ، يوليو/2023)

3- ضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي .

4- ارتفاع نسب البطالة

5- ارتفاع المديونية والتعويضات

6- ارتفاع مستويات التضخم

6- تدني مستوى المعيشة

7- الفساد الإداري والمالي

الاستنتاجات :

1- يساهم الاستثمار الاجنبي في معالجة مشكلة العجز في رؤوس الاموال المحلية .

2- يساهم الاستثمار الاجنبي في توفير الصناعات الحديثة .

3- يساهم في معالجة مشكلة البطالة .

4- يساهم في خلق مشاريع صناعية كبرى والتي توفر اغلب السلع والخدمات .

5- يساهم في زيادة معدلات التنمية .

6- يساهم في تطوير الإستثمار المحلي وتفعيل دور القطاع الخاص

التوصيات :

1- إصلاح النظام المالي والمصرفي لتشجيع المستثمرين

2- القضاء على البيروقراطية

3- إستحداث مراكز للمعلومات الإستثمارية

4- تطوير الأسواق المالية

5- رفع التعليم والتدريب والتأهيل

6- تفعيل دور المؤسسات الداعمة للإستثمار

المصادر

المصادر العربية :

1- د.حامد عبد المجيد دراز: دراسات في السياسات المالية ، الصادرة من مؤسسة شباب الجامعة في الإسكندرية ، سنة 1984.

2- د.تشام فاروق: الإستثمارات العربية واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، في جامعة وهران ، مؤتمر الإستثمار والتمويل ،مصر،سنة2004 .

3- د. هناء عبد الغفار السامرائي : الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية الصين أنموذجا ، بيت الحكمة بغداد ، سنة 2002 .

4- د. خزعل البيرماني : الدخل والإستخدام ، ط 1 ، بغداد ، سنة1968.

5- د.محمد عبد الفتاح العشماوي : دراسات جدوى المشروعات الإستثمارية ، جامعة المنوفية ، مصر، 2007.

6- تقارير وحدة ابحاث الطاقة يوليو /2023

7- مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد الرابع ، العدد 2 ، نيسان/2023

المصادر ألأجنبية :

John Maynard Keynes : The General Theory of Employment and Money. Macmillan COLTD. London . 1951